

الفصل الأول

حقوق أهل الذمة

القاعدة الأولى في معاملة أهل الذمة في « دار الإسلام » أن لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين ، إلا في أمور محددة مستثناة ، كما أن عليهم ما على المسلمين من الواجبات إلا ما استثنى .

● حق الحماية :

فأول هذه الحقوق هو حق تمتعهم بحماية الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي . وهذه الحماية تشمل حمايتهم من كل عدوان خارجي ، ومن كل ظلم داخلي ، حتى ينعموا بالأمان والاستقرار .

(أ) الحماية من الاعتداء الخارجي :

أما الحماية من الاعتداء الخارجي ، فيجب لهم ما يجب للمسلمين . وعلى الإمام أو ولي الأمر في المسلمين ، بما له من سلطة شرعية ، وما لديه من قوة عسكرية ، أن يوفر لهم هذه الحماية ، قال في « مطالب أولي النهى » من كتب الحنابلة : « يجب على الإمام حفظ أهل الذمة ، ومنع من يؤذيهم ، وفك أسراهم ، ودفع من قصدهم بأذى إن لم يكونوا بدار حرب ، بل كانوا بدارنا ، ولو كانوا منفردين ببلد » .

وعلل ذلك بأنهم : « جرت عليهم أحكام الإسلام ، وتأبد عقدهم ، فلزمه ذلك كما يلزمه للمسلمين »^(١) .

وينقل الإمام القرافي المالكي في كتابه « الفروق » قول الإمام الظاهري ابن حزم في كتابه « مراتب الإجماع » : « أن من كان في الذمة ، وجاء أهل الحرب إلى بلادنا

(١) مطالب أولي النهى (٢/٦٠٢ ، ٦٠٣) .

يقصدونه ، وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ، ونموت دون ذلك ، صوناً لمن هو في ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ ، فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة»^(١) . وحكى في ذلك إجماع الأمة .

وعلق على ذلك القرافي بقوله : « فعقد يؤدي إلى إتلاف النفوس والأموال - صوناً لمقتضاه عن الضياع - إنه لعظيم»^(٢) .

ومن المواقف التطبيقية لهذا المبدأ الإسلامي ، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية ، حينما تغلب التتار على الشام ، وذهب الشيخ ليكلم « قطلوشاه » في إطلاق الأسرى ، فسمح القائد التتري للشيخ بإطلاق أسرى المسلمين ، وأبى أن يسمح له بإطلاق أهل الذمة ، فما كان من شيخ الإسلام إلا أن قال : لا نرضى إلا بافتكاك جميع الأسارى من اليهود والنصارى ، فهم أهل ذمتنا ، ولاندع أسيراً ، لا من أهل الذمة ، ولا من أهل الملة ، فلما رأى إصراره وتشدده أطلقهم له^(٣) .

(ب) الحماية من الظلم الداخلي :

وأما الحماية من الظلم الداخلي ، فهو أمر يوجب الإسلام ويشدد في وجوبه ، ويحذر المسلمين أن يمدوا أيديهم أو ألسنتهم إلى أهل الذمة بأذى أو عدوان ، فالله تعالى لا يحب الظالمين ولا يهديهم ، بل يعاجلهم بعذابه في الدنيا ، أو يؤخر لهم العقاب مضاعفاً في الآخرة .

وقد تكاثرت الآيات والأحاديث الواردة في تحريم الظلم وتقييحه ، وبيان آثاره الوخيمة في الآخرة والأولى ، وجاءت أحاديث خاصة تحذر من ظلم غير المسلمين من أهل العهد والذمة .

يقول الرسول ﷺ : « من ظلم معاهداً ، أو انتقصه حقاً ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه ، فأنا حجيجه يوم القيامة»^(٤) .

(١) الفروق (٣/١٤ ، ١٥) - الفرق التاسع عشر والمائة .

(٢) نفس المصدر السابق . (٣) مجموع الفتاوى (٢٨/٦١٧ ، ٦١٨) .

(٤) رواه أبو داود في الخراج (٣٠٥٢) ، وحسنه الألباني في الصحيحة (٤٤٥) ، وجود إسناده العراقي في التبصرة والتذكرة (٢/٧٧) ، عن بعض الصحابة .

ويروى عنه : « من آذى ذمياً فأنا خصمه ، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة »^(١).

وفي عهد النبي ﷺ لأهل نجران : أنه : « لا يؤخذ منهم رجل بظلم آخر »^(٢). ولهذا كله اشتدت عناية المسلمين منذ عهد الخلفاء الراشدين ، بدفع الظلم عن أهل الذمة ، وكف الأذى عنهم ، والتحقيق في كل شكوى تأتي من قبلهم . كان عمر - رضي الله عنه - يسأل الوافدين عليه من الأقاليم عن حال أهل الذمة ، خشية أن يكون أحد من المسلمين قد أفضى إليهم بأذى ، فيقولون له : « ما نعلم إلا وفاء »^(٣).. أي بمقتضى العهد والعقد الذي بينهم وبين المسلمين . وهذا يقتضي أن كلاً من الطرفين وفى بما عليه .

وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يقول : « إنما بذلوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا ، ودماؤهم كدمائنا »^(٤).

وفقهاء المسلمين من جميع المذاهب الاجتهادية صرحوا وأكّدوا بأن على المسلمين دفع الظلم عن أهل الذمة والمحافظة عليهم ؛ لأن المسلمين حين أعطوهم الذمة قد التزموا دفع الظلم عنهم ، وهم صاروا به من أهل دار الإسلام ، بل صرح بعضهم بأن ظلم الذمي أشد من ظلم المسلم إثماً^(٥).

● حماية الدماء والأبدان :

وحق الحماية المقرر لأهل الذمة يتضمن حماية دمائهم وأنفسهم وأبدانهم ، كما يتضمن حماية أموالهم وأعراضهم .

فدماؤهم وأنفسهم معصومة باتفاق المسلمين ، وقتلهم حرام بالإجماع . يقول

(١) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٤٢/٩) ، وقال : منكر ، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير (١٥٨/٢) ، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٣١٤).

(٢) رواه البيهقي في دلائل النبوة (٣٨٨/٥) ، (٣٨٩).

(٣) رواه الطبري في تاريخه (٨٩/٤).

(٤) المغني (٢٢٣/٩).

(٥) ذكر ذلك ابن عابدين في حاشيته (٤٠٢/٦) ، وهو مبني على أن الذمي في دار الإسلام أضعف شوكة عادة . وظلم القوي للضعيف أعظم في الإثم .

الرسول ﷺ : « مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَمْ يَرْحَ رائحة الجنة ، وأن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً »^(١).

ولهذا أجمع فقهاء الإسلام على أن قتلُ الذمي كبيرة من كبائر المحرمات لهذا الوعيد في الحديث ولكنهم اختلفوا : هل يُقتل المسلم بالذمي إذا قتله ؟ ذهب جمهور الفقهاء - ومنهم الشافعي وأحمد - إلى أن المسلم لا يُقتل بالذمي مستدلين بالحديث الصحيح : « لا يُقتل مسلم بكافر »^(٢) ، والحديث الآخر : « ألا لا يُقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده »^(٣).

وقال مالك والليث : إذا قتل المسلم الذمي غيلة يُقتل به . وإلا لم يُقتل به^(٤) وهو الذي فعله أبان بن عثمان حين كان أميراً على المدينة ، وقتل رجل مسلم رجلاً من القبط ، قتله غيلة ، فقتله به ، وأبان معدود من فقهاء المدينة^(٥).

وذهب الشعبي والنخعي وابن أبي ليلى وعثمان البتي وأبو حنيفة وأصحابه إلى أن المسلم يُقتل بالذمي ، لعموم النصوص الموجبة للقصاص من الكتاب والسنة ، ولاستوائها في عصمة الدم المؤبدة ، ولما روى أن النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد . وقال : « أنا أكرم من وفى بدمته »^(٦).

وما روى أن علياً أُتِيَ برجل من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة ، فقامت عليه البيّنة ، فأمر بقتله ، فجاء أخوه فقال : إني قد عفوت ، قال : فلعلهم هددوك

(١) رواه البخاري في الجزية (٣١٦٦) ، عن عبد الله بن عمرو . والمعاهد - كما قال ابن الأثير : أكثر ما يطلق على أهل الذمة ، وقد يطلق على غيرهم من الكفار إذا صولحوا على ترك الحرب . فيض القدير ٦ (١٩٣).

(٢) رواه البخاري في العلم (١١١) ، عن علي بن أبي طالب.

(٣) رواه أحمد (٩٥٩) ، وقال مخرجه : صحيح لغيره ، وأبو داود في الديات (٤٥٣٠) ، والنسائي في القسامة (٤٧٣٥) ، والحاكم في قسم الفيء (١٤١/٢) ، وصححه على شرطهما ، ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٣٤٧٥) ، عن علي ابن أبي طالب .

(٤) نيل الأوطار (١٥٤/٧).

(٥) انظر : الجوهر النقي مع السنن الكبرى (٣٤/٨).

(٦) رواه البيهقي في النفقات (٣٠/٨) ، وضعفه ، وعبد الرزاق في العقول (١٨٥١٤) . وانظر : تعقيب ابن التركماني في « الجوهر النقي » حاشية السنن الكبرى .

وَفَرَّقُواكَ ؛ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ قَتَلَهُ لَا يَرِدُ عَلَيَّ أَخِي ، وَعَوَّضُوا لِي وَرَضِيْتُ . قَالَ : أَنْتَ أَعْلَمُ ؛ مَنْ كَانَتْ لَهُ ذِمَّتُنَا فِدْمُهُ كَدِمْنَا ، وَدِيَّتُهُ كَدِيَّتُنَا ^(١) .

وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّمَا بَذَلُوا الْجِزْيَةَ لِتَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كَدِمَاتِنَا ، وَأَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا » .

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى بَعْضِ أَمْرَائِهِ فِي مُسْلِمٍ قَتَلَ ذِمِّيًّا ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى وَلِيِّهِ ، فَإِنْ شَاءَ قَتَلَهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ . . فَدُفِعَ إِلَيْهِ فَضْرِبَ عُنُقَهُ ^(٢) .

قَالُوا : وَلِهَذَا يُقَطَّعُ الْمُسْلِمُ بِسَرَقَةِ مَالِ الذِّمِّيِّ ، مَعَ أَنَّ أَمْرَ الْمَالِ أَهْوَنُ مِنَ النَّفْسِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : « لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » ، فَالْمُرَادُ بِالْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ ، وَبِذَلِكَ تَتَّفَقُ النُّصُوصُ وَلَا تَخْتَلَفُ ^(٣) .

وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي اعْتَمَدَتْهُ الْخِلَافَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ وَنَفَذَتْهُ فِي أَقَالِيمِهَا الْمُخْتَلِفَةِ مِنْذُ عِدَّةِ قُرُونٍ ، إِلَى أَنْ هُدِمَتِ الْخِلَافَةُ فِي هَذَا الْقُرْنِ ، بِسَعْيِ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ .
وَكَمَا حَمَى الْإِسْلَامُ أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْقَتْلِ ، حَمَى أَبْدَانَهُمْ مِنَ الضَّرْبِ وَالتَّعْذِيبِ ، فَلَا يَجُوزُ إلْحَاقُ الْأَذَى بِأَجْسَامِهِمْ ، وَلَوْ تَأَخَّرُوا أَوْ امْتَنَعُوا عَنْ أَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ الْمَالِيَةِ الْمَقْرَّرَةِ عَلَيْهِمْ ، كَالْجِزْيَةِ وَالْخَرَاجِ ، هَذَا مَعَ أَنَّ الْإِسْلَامَ تَشَدَّدَ كُلُّ تَشَدُّدٍ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا مَنَعُوا الزَّكَاةَ .

وَلَمْ يَجِزْ الْفُقَهَاءُ فِي أَمْرِ الذَّمِّيِّينَ الْمَانِعِينَ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْبَسُوا تَأْدِيبًا لَهُمْ ، بِدُونِ أَنْ يَصْحَبَ الْحَبْسُ أَيَّ تَعْذِيبٍ أَوْ أَشْغَالٍ شَاقَّةٍ ، وَفِي ذَلِكَ يَكْتُبُ أَبُو يُوسُفَ : أَنَّ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ - أَحَدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَأَى رَجُلًا (وَهُوَ عَلَى حَمَصٍ) يَشْمَسُ نَاسًا مِنَ النَّبْطِ (أَيَّ يُوَقِّفُهُمْ تَحْتَ حَرِّ الشَّمْسِ) فِي أَدَاءِ الْجِزْيَةِ فَقَالَ : مَا هَذَا ؟! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يَعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا » ^(٤) .

(١) السنن الكبرى (٣٤/٨) . (٢) رواه عبد الرزاق (١٨٥١٨) .

(٣) يراجع في ذلك ما كتبه الإمام الجصاص في كتابه « أحكام القرآن » (١/١٤٠-١٤٤) باب قتل المسلم بالكافر . ط . استنبول طبعة مصورة في بيروت .

(٤) رواه مسلم في البر والصلة (٢٦١٣) ، وانظر : الخراج لأبي يوسف ص ١٣٨ .

وكتب علي رضي الله عنه إلى بعض ولاته على الخراج : « إذا قدمت عليهم فلا تبيعن لهم كسوة شتاء ولا صيفاً ، ولا رزقاً يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ، ولا تضربن أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم ، ولا تقمه على رجله في طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عَرَضاً (متاعاً) في شيء من الخراج ، فإنما أُمِرنا أن نأخذ منهم العفو، فإن أنت خالفتَ ما أمرتك به ، يأخذك الله به دوني ، وإن بلغني عنك خلاف ذلك عزلتك » . قال الوالي : إذن أرجع إليك كما خرجت من عندك ! (يعني أن الناس لا يدفعون إلا بالشدة) قال : وإن رجعت كما خرجت^(١) .

● حماية الأموال :

ومثل حماية الأنفس والأبدان حماية الأموال ، هذا مما اتفق عليه المسلمون ، في جميع المذاهب ، وفي جميع الأقطار ، وفي مختلف العصور .

روى أبو يوسف في «الخراج» ما جاء في عهد النبي ﷺ لأهل نجران : « ولنجران وحاشيتها جوار الله ، وذمة محمد النبي رسول الله ﷺ على أموالهم وملتهم ويبيعهم ، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير . . . »^(٢) .

وفي عهد عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهما أن : « امنع المسلمين من ظلمهم والإضرار بهم ، وأكل أموالهم إلا بحلها » .

وقد مر بنا قول علي رضي الله عنه : « إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا »^(٣) . وعلى هذا استقر عمل المسلمين طوال العصور .

فمن سرق مال ذمي قُطِعَ يده ، ومن غصبه عُرِّرَ ، وأعيد المال إلى صاحبه ، ومن استدان من ذمي فعليه أن يقضي دينه ، فإن مطله وهو غني حبسه الحاكم حتى يؤدي ما عليه . شأنه في ذلك شأن المسلم ولا فرق .

وبلغ من رعاية الإسلام لحرمة أموالهم وممتلكاتهم : أنه يحترم ما يعدونه - حسب دينهم - مالاً ، وإن لم يكن مالاً في نظر المسلمين .

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١٥ ، ١٦ ، وانظر : السنن الكبرى أيضاً (٢٠٥/٩) .

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ٧٢ . (٣) سبق تخريجه ص ١٩ .

فالخمر والخنزير لا يعتبران عند المسلمين مالاً متقوماً ، ومن أتلف لمسلم خمرًا أو خنزيرًا لا غرامة عليه ولا تأديب ، بل هو مثاب مأجور على ذلك ، لأنه يُعَيَّر منكرًا في دينه ، يجب عليه تغييره أو يستحب ، حسب استطاعته ، ولا يجوز للمسلم أن يمتلك هذين الشيئين لا لنفسه ولا لبيعها للغير .

أما الخمر والخنزير إذا ملكهما غير المسلم ، فهما مالان عنده ، بل من أنفس الأموال ، كما قال فقهاء الحنفية ، فمن أتلفهما على الذمي غرم قيمتهما^(١) .

● حماية الأعراض :

ويحمي الإسلام عرض الذمي وكرامته ، كما يحمي عرض المسلم وكرامته ، فلا يجوز لأحد أن يسبه أو يتهمه بالباطل ، أو يشنَّع عليه بالكذب ، أو يغتابه ، ويذكره بما يكره ، في نفسه ، أو نسبه ، أو خلقه ، أو خلقه أو غير ذلك مما يتعلق به .

يقول الفقيه الأصولي المالكي شهاب الدين القرافي في كتاب « الفروق » :
« إن عقد الذمة يوجب لهم حقوقاً علينا ، لأنهم في جوارنا وفي خفارتنا (حمايتنا) وذمتنا وذمة الله تعالى ، وذمة رسول الله ﷺ ، ودين الإسلام ، فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة ، فقد ضيَّع ذمة الله ، وذمة رسوله ﷺ ، وذمة دين الإسلام »^(٢) .

وفي الدر المختار - من كتب الحنفية - : « يجب كف الأذى عن الذمي وتحرم غيبته كالمسلم » .

ويعلق العلامة ابن عابدين على ذلك بقوله : لأنه بعقد الذمة وجب له ما لنا ، فإذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته ، بل قالوا : إن ظلم الذمي أشد^(٣) .

● التأمين عند العجز والشيخوخة والفقر :

وأكثر من ذلك أن الإسلام ضمن لغير المسلمين في ظل دولته ، كفالة المعيشة

(١) اختلف الفقهاء في ذلك ، والذي ذكر هو مذهب الحنفية .

(٢) الفروق (١٤/٣) - الفرق التاسع عشر والمائة .

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه (٢٤٤/٣ - ٢٤٦) ط . استانبول .

الملائمة لهم ولمن يعولونه ، لأنهم رعية للدولة المسلمة ، وهي مسئولة عن كل رعاياها ، وقال رسول الله ﷺ : « كلكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته »^(١) . وهذا ما مضت به سنة الراشدين ومن بعدهم .

ففي عقد الذمة الذي كتبه خالد بن الوليد لأهل الحيرة بالعراق ، وكانوا من النصارى : « وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله »^(٢) . . وكان هذا في عهد أبي بكر الصديق ، وبحضرة عدد كبير من الصحابة ، وقد كتب خالد به إلى الصديق ولم ينكر عليه أحد ، ومثل هذا يُعدّ إجماعاً .

ورأى عمر بن الخطاب شيخاً يهودياً يسأل الناس ، فسأله عن ذلك ، فعرف أن الشيخوخة والحاجة ألجأته إلى ذلك ، فأخذه وذهب به إلى خازن بيت مال المسلمين ، وأمره أن يفرض له ولأمثاله من بيت المال ما يكفيهم ويصلح شأنهم ، وقال في ذلك : ما أنصفناه إذ أخذنا منه الجزية شاباً ، ثم نخذه عند الهرم^(٣) ! وعند مقدمه « الجابية » من أرض دمشق مرّ في طريقه بقوم مجذمين من النصارى ، فأمر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يجري عليهم القوت^(٤) . أي تتولى الدولة القيام بطعامهم ومؤونتهم بصفة منتظمة .

وبهذا تقرر الضمان الاجتماعي في الإسلام ، باعتباره « مبدأ عاماً » يشمل أبناء المجتمع جميعاً ، مسلمين وغير مسلمين . ولا يجوز أن يبقى في المجتمع المسلم إنسان محروم من الطعام أو الكسوة أو المأوى أو العلاج ، فإن دفع الضرر عنه واجب ديني ، مسلماً كان أو ذمياً .

وذكر الإمام النووي في « المنهاج » أن من فروض الكفاية : دفع ضرر المسلمين ككسوة عار ، أو إطعام جائع إذا لم يندفع بزكاة وبيت مال .

(١) متفق عليه : رواه البخاري في الجمعة (٨٩٣) ، ومسلم في الإمارة (١٨٢٩) ، عن ابن عمر .

(٢) رواه أبو يوسف في « الخراج » ص ١٤٤ . (٣) المصدر السابق ص ١٢٦ .

(٤) البلاذري في فتوح البلدان ص ١٧٧ ط . بيروت .

ووضح العلامة شمس الدين الرملي الشافعي في «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» أن أهل الذمة كالمسلمين في ذلك ، فدفع الضرر عنهم واجب .

ثم بحث الشيخ الرملي رحمه الله في تحديد معنى دفع الضرر فقال : « وهل المراد بدفع ضرر مَنْ ذكر ، ما يسد الرمق أو الكفاية ؟ قولان ، أصحهما ثانيهما . فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف ، ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما ، كأجرة طبيب ، وثمرن دواء ، وخادم منقطع . . كما هو واضح » .

قال : « ومما يندفع به ضرر المسلمين والذميين فك أسراهم »^(١) .

● حرية الدين :

ويحمي الإسلام - فيما يحميه من حقوق أهل الذمة - حق الحرية .
وأول هذه الحريات : حرية الاعتقاد والتعبد ، فلكل ذي دين دينه ومذهبه ، لا يُجبر على تركه إلى غيره ، ولا يُضغَط عليه أي ضغَط ليتحول منه إلى الإسلام .
وأساس هذا الحق قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾
(البقرة: ٢٥٦) ، وقوله سبحانه : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾
(يونس: ٩٩)

قال ابن كثير في تفسير الآية الأولى : أي لا تُكْرِهُوا أحداً على الدخول في دين الإسلام ، فإنه يَبَيَّن واضح ، جلي دلائله وبراهينه ، لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه^(٢) .

وسبب نزول الآية - كما ذكر المفسرون - يبين جانباً من إعجاز هذا الدين ، فقد روي عن ابن عباس قال : كانت المرأة تكون مقلاة - قليلة النسل - فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تُهَوِّدَه - كان يفعل ذلك نساء الأنصار في الجاهلية - فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار ، فقال أبائهم : لا ندع أبناءنا

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (٤٦/٨) كتاب « السير » .

(٢) تفسير ابن كثير (٦٨٢/١) ، ط. دار طيبة ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .

- يعنون : لا ندعهم يعتنقون اليهودية ، فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ هذه الآية : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾^(١).

فرغم أن محاولات الإكراه كانت من آباء يريدون حماية أبنائهم من التبعية لأعدائهم المحاربين الذين يخالفونهم في دينهم وقوميتهم ، ورغم الظروف الخاصة التي دخل بها الأبناء دين اليهودية وهم صغار ، ورغم ما كان يسود العالم كله حينذاك من موجات التعصب والاضطهاد للمخالفين في المذهب ، فضلاً عن الدين ، كما كان في مذهب الدولة الرومانية التي خيَّرت رعاياها حيناً بين التنصر والقتل ، فلما تبنت المذهب «الملكاني» أقامت المذابح لكل مَنْ لا يدين به من المسيحيين من اليعاقبة وغيرهم .

رغم كل هذا ، رفض القرآن الإكراه ، بل مَنْ هداه الله ، وشرح صدره ، ونور بصيرته ، دخل فيه على بينة ، وَمَنْ أَعْمَى اللهُ قلبه ، وختم على سمعه وبصره ، فإنه لا يفيد الدخول في الدين مُكْرَهًا مقسوراً . - كما قال ابن كثير -^(٢) . فالإيمان عند المسلمين ليس مجرد كلمة تُلفظ باللسان ، أو طقوس تُؤدى بالأبدان ، بل أساسه إقرار القلب وإذعانه وتسليمه .

ولهذا لم يعرف التاريخ شعباً مسلماً حاول إجبار أهل الذمة على الإسلام ، كما أقر بذلك المؤرخون الغربيون أنفسهم .

وكذلك صان الإسلام لغير المسلمين معابدهم ، ورعى حرمة شعائهم ، بل جعل القرآن من أسباب الإذن في القتال حماية حرية العبادة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ هَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿ (الحج: ٣٩، ٤٠) فجعل الدفاع عن الصوامع والبيع لغير المسلمين ، كالدفاع عن المساجد .

(١) رواه أبو داود في الجهاد (٢٦٨٢) ، والطبري في تفسيره (٥٨١٢).

(٢) في تفسيره (٦٨٢/١).

وقد رأينا كيف اشتمل عهد النبي ﷺ إلى أهل نجران ، أن لهم جوار الله وذمة رسوله على أموالهم وملتهم ويبيعهم^(١) .

وفي عهد عمر بن الخطاب إلى أهل إيلياء (القدس) ، نص على حرّيتهم الدينية ، وحرمة معابدهم وشعائرهم : « هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان : أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسائر ملّتها ، لا تُسكن كنائسهم ، ولا تُهدم ولا ينتقص منها ، ولا من حيزها ، ولا من صليها ، ولا من شيء من أموالهم ، ولا يُكرهون على دينهم ، ولا يُضار أحد منهم . ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود . . . »^(٢) .

وفي عهد خالد بن الوليد لأهل عانات : « . . . ولهم أن يضربوا نواقيسهم في أي ساعة شاؤوا من ليل أو نهار ، إلا في أوقات الصلاة ، وأن يخرجوا الصلبان في أيام عيدهم »^(٣) .

وكل ما يطلبه الإسلام من غير المسلمين أن يراعوا مشاعر المسلمين ، وحرمة دينهم ، فلا يظهروا شعائرهم وصلبانهم في الأمصار الإسلامية ، ولا يحدثوا كنيسة في مدينة إسلامية لم يكن لهم فيها كنيسة من قبل ، وذلك لما في الإظهار والإحداث من تحدي الشعور الإسلامي مما قد يؤدي إلى فتنة واضطراب .

على أن من فقهاء المسلمين من أجاز لأهل الذمة إنشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد في الأمصار الإسلامية ، وفي البلاد التي فتحها المسلمون عنوة ، أي أن أهلها حاربوا المسلمين ولم يسلموا لهم إلا بحد السيف - إذا أذن لهم إمام المسلمين بذلك ، بناء على مصلحة رآها ، ما دام الإسلام يقرهم على عقائدهم .

وقد ذهب إلى ذلك الزيدية والإمام ابن القاسم من أصحاب مالك^(٤) .

ويبدو أن العمل جرى على هذا في تاريخ المسلمين ، وذلك منذ عهد مبكر . . . فقد بنيت في مصر عدة كنائس في القرن الأول الهجري ، مثل كنيسة « مار مرقص »

(١) سبق تخريجه ص ١٩ .

(٢) تاريخ الطبري (٦٠٩/٣) ط . دار المعارف بمصر .

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ١٤٦ .

(٤) انظر : أحكام الذميين والمستأمنين ص ٩٦ - ٩٩ .

بالإسكندرية ما بين (٣٩-٥٦هـ). كما بُنيت أول كنيسة بالفسطاط في حارة الروم ، في ولاية مسلمة بن مخلد على مصر بين عامي (٤٧ - ٦٨هـ) . كما سمح عبد العزيز بن مروان حين أنشأ مدينة « حلوان » ببناء كنيسة فيها ، وسمح كذلك لبعض الأساقفة ببناء ديرين .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة . وقد ذكر المؤرخ المقرئ في كتابه « الخطط » أمثلة عديدة ، ثم ختم حديثه بقوله : وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدثة في الإسلام بلا خلاف^(١) .

أما في القرى والمواضع التي ليست من أمصار المسلمين فلا يُمنعون من إظهار شعائرهم الدينية وتجديد كنائسهم القديمة ، وبناء ما تدعو حاجتهم إلى بنائه ، نظراً لتكاثر عددهم .

وهذا التسامح مع المخالفين في الدين من قوم قامت حياتهم كلها على الدين ، وتم لهم به النصر والغلبة ، أمر لم يُعهد في تاريخ الديانات ، وهذا ما شهد به الغربيون أنفسهم .

يقول العلامة الفرنسي جوستاف لوبون : « رأينا من آي القرآن التي ذكرناها آنفاً أن مسامحة محمد لليهود والنصارى كانت عظيمة إلى الغاية ، وأنه لم يقل بمثلها مؤسسو الأديان التي ظهرت قبله كاليهودية والنصرانية على وجه الخصوص ، وسنرى كيف سار خلفاؤه على سنته ، وقد اعترف بذلك التسامح بعض علماء أوروبا المرتابون أو المؤمنون القليلون الذين أمعنوا النظر في تاريخ العرب ، والعبارات الآتية التي أقتطفها من كتب الكثيرين منهم تثبت أن رأينا في هذه المسألة ليس خاصاً بنا . قال روبرتسن في كتابه « تاريخ شارلكن » : « إن المسلمين وحدهم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم وروح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى وإنهم مع امتشاقهم الحسام نشراً لدينهم ، تركوا من لم يرغبوا فيه أحراراً في التمسك بتعاليمهم الدينية »^(٢) .

(١) انظر : الإسلام وأهل الذمة للدكتور علي حسني الخربوطلي ص ١٣٩ ، وأيضاً : « الدعوة إلى الإسلام » تأليف توماس . و . أرنولد ص ٨٤ - ٨٦ ط . الثالثة . ترجمة دكتور حسن إبراهيم وزميله .

(٢) حاشية من صفحة ١٢٨ من كتاب « حضارة العرب » - لجوستاف لوبون .

● حرية العمل والكسب :

لغير المسلمين حرية العمل والكسب ، بالتعاقد مع غيرهم ، أو بالعمل لحساب أنفسهم ، ومزاولة ما يختارون من المهن الحرة ، ومباشرة ما يريدون من ألوان النشاط الاقتصادي ، شأنهم في ذلك شأن المسلمين .

فقد قرر الفقهاء أن أهل الذمة في البيوع والتجارات وسائر العقود والمعاملات المالية كالمسلمين ولم يستثنوا من ذلك إلا عقد الربا ، فإنه محرّم عليهم كالمسلمين ، وقد رُود أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر : « إما أن تذروا الربا أو تأذنوا بحرب من الله ورسوله »^(١) .

كما يمنع أهل الذمة من بيع الخمر والخنازير في أمصار المسلمين ، وفتح الحانات فيها لشرب الخمر ، وتسهيل تداولها أو إدخالها إلى أمصار المسلمين على وجه الشهرة والظهور ، ولو كان ذلك لاستمتاعهم الخاص ، سداً لذريعة الفساد ، وإغلاقاً لباب الفتنة .

وفيما عدا هذه الأمور المحدودة ، يتمتع الذميون بتمام حريتهم ، في مباشرة التجارات والصناعات والحرف المختلفة . وهذا ما جرى عليه الأمر ، ونطق به تاريخ المسلمين في شتى الأزمان ، وعامة البلدان . وكادت بعض المهن تكون مقصورة عليهم ، كالصيرفة والصيدلة وغيرهما . واستمر ذلك إلى وقت قريب في كثير من بلاد الإسلام . وقد جمعوا من وراء ذلك ثروات طائلة معفاة من الزكاة ومن كل ضريبة إلا الجزية ، وهي ضريبة يسيرة على الأشخاص القادرين على حمل السلاح ، كما سيأتي . وهي مقدار جد زهيد .

قال آدم ميتز : « ولم يكن في التشريع الإسلامي ما يغلق دون أهل الذمة أي باب من أبواب الأعمال ، وكانت قدمهم راسخة في الصنائع التي تدر الأرباح الوفيرة ، فكانوا صيارفة وتجاراً وأصحاب ضياع وأطباء ، بل إن أهل الذمة نظموا أنفسهم ، بحيث كان معظم الصيارفة الجهابذة في الشام - مثلاً - يهوداً ، على حين كان أكثر الأطباء والكتبة نصارى ، وكان رئيس النصارى ببغداد هو طبيب الخليفة ، وكان رؤساء اليهود وجهابذتهم عنده . . . »^(٢) .

(١) بدائع الصنائع للكاتاني (٣١٢/٢) .

(٢) « الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري » (٨٦/١) للأستاذ آدم ميتز أستاذ اللغات الشرقية بجامعة «بازل» بسويسرا . ترجمة الأستاذ محمد عبد الهادي أبو ريده - الطبعة الرابعة فصل : « اليهود والنصارى » .

● تولي وظائف الدولة :

ولأهل الذمة الحق في تولي وظائف الدولة كالمسلمين ، إلا ما غلب عليه الصبغة الدينية ، كالإمامة ، ورئاسة الدولة ، والقيادة في الجيش ، والقضاء بين المسلمين ، والولاية على الصدقات ، ونحو ذلك .

فالإمامة أو الخلافة رئاسة عامة في الدين والدنيا ، خلافة عن النبي ﷺ ولا يجوز أن يخلف النبي في ذلك إلا مسلم ، ولا يعقل أن ينفذ أحكام الإسلام ويرعاها إلا مسلم .

وقيادة الجيش ليست عملاً مدنياً أو عسكرياً صرفاً ، بل هي عمل من أعمال العبادة في الإسلام ، إذ الجهاد في قمة العبادات الإسلامية . والقضاء إنما هو حكم بالشريعة الإسلامية ، ولا يطلب من غير المسلم أن يحكم بما لا يؤمن به .

ومثل ذلك الولاية على الصدقات ونحوها من الوظائف الدينية .

وما عدا ذلك من وظائف الدولة يجوز إسناده إلى أهل الذمة إذا تحققت فيهم الشروط التي لا بد منها من الكفاية والأمانة والإخلاص للدولة . بخلاف الحاقدين الذين تدل الدلائل على بغض مستحكم منهم للمسلمين ، كالذين قال الله فيهم : ﴿ يَتَأَيُّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفَىٰ صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (آل عمران: ١١٨) .

وقد بلغ التسامح بالمسلمين أن صرَّح فقهاء كبار - مثل الماوردي في «الأحكام السلطانية» - بجواز تقليد الذمي «وزارة التنفيذ» . ووزير التنفيذ هو الذي يبلغ أوامر الإمام ، ويقوم بتنفيذها ، ويمضي ما يصدر عنه من أحكام .

وهذا بخلاف «وزارة التفويض» ، التي يكل فيها الإمام إلى الوزير تدبير الأمور السياسية والإدارية والاقتصادية بما يراه .

وقد تولى الوزارة في زمن العباسيين بعض النصارى أكثر من مرة ، منهم نصر ابن هارون سنة ٣٦٩ هـ ، وعيسى بن نسطورس سنة ٣٨٠ هـ .

وقبل ذلك كان لمعاوية بن أبي سفيان كاتب نصراني اسمه سرجون .

وقد بلغ تسامح المسلمين في هذا الأمر أحياناً إلى حد المبالغة والجور على حقوق المسلمين ، مما جعل المسلمين في بعض العصور ، يشكون من تسلط اليهود والنصارى عليهم بغير حق .

وقد قال المؤرخ الغربي آدم ميتز في كتابه « الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري »^(١) :

« من الأمور التي نعجب لها كثرة عدد العمال (الولاة وكبار الموظفين) والمتصرفين غير المسلمين في الدولة الإسلامية ، فكأن النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الإسلام والشكوى من تحكيم أهل الذمة في أبشار المسلمين شكوى قديمة . . . » .

يقول أحد الشعراء المصريين^(٢) في يهود عصره وسيطرتهم على حكامه :

يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
المجد فيهم والمال عندهم ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر ، إنني نصحت لكم تهودوا ، قد تهود الفلك !

وقال آخر بيتين تمثل بهما الفقيه الحنفي الشهير « ابن عابدين » ، لما رأى من استئثار غير المسلمين في زمنه على المسلمين ، حتى إنهم يتحكمون في الفقهاء والعلماء وغيرهم . قال^(٣) :

أحبابنا ، نوب الزمان كثيرة وأمر منها رفعة السفهاء
فمتى يفيق الدهر من سكراته وأرى اليهود بذلة الفقهاء ؟

وهذا من أثر الجهل والانحراف ، والاضطراب الذي أصاب المجتمع الإسلامي في عصور الانحطاط ، حتى انتهى الأمر إلى عزة اليهود وذلة الفقهاء .

وآخر ما سجله التاريخ من ذلك ما سارت عليه الدولة العثمانية في عهدها الأخير بحيث أسندت كثيراً من وظائفها الهامة والحساسة إلى رعاياها من غير

(١) الجزء الأول ص ١٠٥ .

(٢) هو الحسن بن خاقان ، كما في « حسن المحاضرة » للسيوطي (١١٧/٢) . وانظر الحضارة الإسلامية - لآدم ميتز (١١٨/١) .

(٣) حاشية ابن عابدين (٣٧٩/٣) .

المسلمين ، ممن لا يألونها خبالاً ، وجعلت أكثر سفرائها ووكلائها في بلاد الأجنب من النصارى .

● وصايا نبوية بأقباط مصر خاصة :

وأما أقباط مصر فلهم شأن خاص ومنزلة متميزة ، فقد أوصى بهم رسول الله ﷺ وصية خاصة ، يعيها عقل كل مسلم ويضعها في السويدة من قلبه .

فقد روت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ أوصى عند وفاته فقال : « الله الله في قبط مصر ، فإنكم ستظهرون عليهم ، ويكونون لكم عدة وأعواناً في سبيل الله »^(١) .

وفي حديث آخر عن أبي عبد الرحمن الحبلي - عبد الله بن يزيد - وعمرو ابن حريث ، أن رسول الله ﷺ قال : « . . . فاستوصوا بهم خيراً ، فإنهم قوة لكم ، وبلاغ إلى عدوكم بإذن الله » يعني قبط مصر^(٢) .

وقد صدق الواقع التاريخي ما نبأ به الرسول ﷺ ، فقد رحب الأقباط بالمسلمين الفاتحين ، وفتحوا لهم صدورهم ، رغم أن الروم الذين كانوا يحكمونهم كانوا نصارى مثلهم ، ودخل الأقباط في دين الله أفواجاً ، حتى إن بعض ولاية بني أمية فرض الجزية على من أسلم منهم ، لكثرة من اعتنق الإسلام^(٣) . وكانت مصر بوابة الإسلام إلى إفريقيا كلها ، وغدا أهلها عُدَّة وأعواناً في سبيل الله .

وعن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إنكم ستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط ، فاستوصوا بأهلها خيراً ، فإن لهم ذمة ورحماً » .

(١) رواه الطبراني (٢٦٥/٢٣) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٦٧٨) : رجاله رجال الصحيح .

(٢) رواه أبو يعلى (١٤٧٣) ، وابن حبان في التاريخ (٦٦٧٧) وقال : رجاله ثقات رجال الصحيح إلا أنه مرسل .

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤٧/٥) .

وفي رواية: «إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط»^(١)، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحماً»، أو قال: «ذمة وصهرًا»^(٢).
قال العلماء: الرحم التي لهم: كون هاجر أم إسماعيل عليه السلام منهم، والصهر: كون مارية أم إبراهيم ابن رسول الله ﷺ منهم^(٣).
ولا غرو أن ذكر الإمام النووي هذا الحديث في كتابه «رياض الصالحين» في باب: «بر الوالدين وصلة الأرحام» إشارة إلى هذه الرحم التي أمر الله ورسوله بها أن توصل بين المسلمين وبين أهل مصر، حتى قبل أن يسلموا.
وعن كعب بن مالك الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا فُتحت مصر فاستوصوا بالقبط خيراً، فإن لهم دمًا ورحماً».

وفي رواية: «إن لهم ذمة ورحماً» - يعني أن أم إسماعيل منهم^(٤).
والرسول يجعل للقبط هنا من الحقوق أكثر مما لغيرهم، فلهم الذمة - أي عهد الله وعهد رسوله وعهد جماعة المسلمين - وهو عهد جدير أن يُرعى ويُصان. ولهم رحم ودم وقربة ليست لغيرهم، فقد كانت هاجر أم إسماعيل - أبي العرب المستعربة - منهم. بالإضافة إلى مارية القبطية التي أنجب منها عليه الصلاة والسلام ابنه إبراهيم. وكنا ونحن تلاميذ صغار في الكتاب، نحفظوننا أولاد النبي الكريم من البنين والبنات، ثم يقولون لنا: وكلهم من السيدة خديجة، إلا إبراهيم فإنه من مارية القبطية.

● ضمانات الوفاء بهذه الحقوق :

لقد قررت الشريعة الإسلامية لغير المسلمين كل تلك الحقوق، وكفلت لهم كل

(١) القيراط: جزء من أجزاء الدرهم والدينار وغيرهما، وكان أهل مصر يكثرون من استعماله والتكلم به، بل هم لا يزالون كذلك بالنسبة للمساحة وللصاغة وغيرها، وكل شيء قابل لأن يقسم إلى ٢٤ قيراطاً.

(٢) الحديث براؤيته رواه مسلم في فضائل الصحابة (٢٥٤٣).

(٣) ذكر ذلك النووي في رياض الصالحين: حديث (٣٣٤)، ط. المكتب الإسلامي.

(٤) رواه الطبراني (٦١/١٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٦٧٩)، وقال: رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح، والحاكم في التواريخ (٥٥٣/٢)، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

تلك الحريات ، وزادت على ذلك بتأكيد الوصية بحسن معاملتهم ومعاشرتهم بالتي هي أحسن .

ولكن مَنْ الذي يضمن الوفاء بتنفيذ هذه الحقوق ، وتحقيق هذه الوصايا ؟ وبخاصة أن المخالفة في الدين كثيراً ما تقف حاجزاً دون ذلك ؟

وهذا الكلام حق وصدق بالنظر إلى الدساتير الأرضية والقوانين الوضعية التي تنص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، ثم تظل حبراً على ورق ، لغلبة الأهواء والعصبيات ، التي لم تستطع القوانين أن تنتصر عليها ، لأن الشعب لا يشعر بقدسيته ، ولا يؤمن في قرارة نفسه بوجوب الخضوع لها والانقياد لحكمها .

● ضمان العقيدة :

أما الشريعة الإسلامية فهي شريعة الله وقانون السماء ، الذي لا تبديل لكلماته ، ولا جور في أحكامه ، ولا يتم الإيمان إلا بطاعته ، والرضا به . قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

ولهذا يحرص كل مسلم يتمسك بدينه على تنفيذ أحكام هذه الشريعة ووصاياها ، ليرضي ربه وينال ثوابه ، لا يمنعه من ذلك عواطف القرابة والمودة ، ولا مشاعر العداوة والشنآن ، قال تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ (النساء: ١٣٥).

وقال سبحانه : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (المائدة: ٨).

● ضمان المجتمع المسلم :

والمجتمع الإسلامي مسؤول بالتضامن عن تنفيذ الشريعة ، وتطبيق أحكامها في كل الأمور ، ومنها ما يتعلق بغير المسلمين ، فإذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدى ، وجد في المجتمع مَنْ يرده إلى الحق ، ويأمره بالمعروف ، وينهاه عن المنكر ، ويقف بجانب المظلوم المعتدى عليه ، ولو كان مخالفاً له في الدين .

قد يوجد هذا كله دون أن يشكو الذمي إلى أحد ، وقد يشكو ما وقع عليه من ظلم ، فيجد مَنْ يسمع لشكواه ، وينصفه من ظالمه ، مهما يكن مركزه ومكانه في دنيا الناس .

فله أن يشكو إلى الوالي أو الحاكم المحلي ، فيجد عنده النُصفة والحماية ، فإن لم ينصفه فله أن يلجأ إلى مَنْ هو فوقه . . إلى خليفة المسلمين وأمير المؤمنين ، فيجد عنده الضمان والأمان ، حتى لو كانت القضية بينه وبين الخليفة نفسه ، فإنه يجد الضمان لدى القضاء المستقل العادل ، الذي له حق محاكمة أي مدعى عليه ، ولو كان أكبر رأس في الدولة (الخليفة) ! وضمان آخر : عند الفقهاء ، الذين هم حماة الشريعة ، وموجهو الرأي العام .

وضمان أعم وأشمل يتمثل في «الضمير الإسلامي» العام ، الذي صنعتته عقيدة الإسلام ، وتربية الإسلام ، وتقاليد الإسلام .

والتاريخ الإسلامي مليء بالوقائع التي تدل على التزام المجتمع الإسلامي بحماية أهل الذمة من كل ظلم يمس حقوقهم المقررة ، أو حرمانهم المصونة ، أو حرياتهم المكفولة .

شكوى الذمي إلى الوالي :

فإذا كان الظلم من أحد أفراد المسلمين إلى ذمي ، فإن والي الإقليم سرعان ما ينصفه ويرفع الظلم عنه ، بمجرد شكواه أو علمه بقضيته من أي طريق . وقد شكّا أحد رهبان النصارى في مصر إلى الوالي أحمد بن طولون أحد قوّاده ، لأنه ظلمه وأخذ منه مبلغاً من المال بغير حق ، فما كان من ابن طولون إلا أن أحضر هذا القائد وأنّبه وعزّره وأخذ منه المال . وردّه إلى النصراني ، وقال له : لو ادعيتَ عليه أضعاف هذا المبلغ لألزمته به . وفتح بابه لكل متظلم من أهل الذمة ، ولو كان المشكو من كبار القوّاد وكبار موظفي الدولة ^(١) .

الشكوى من الوالي إلى الخليفة :

وإن كان الظلم واقعاً من الوالي نفسه أو من ذويه وحاشيته . فإن إمام المسلمين وخليفتهم هو الذي يتولى ردعه ، ورد الحق إلى أهله .

(١) التذكرة الحمدونية (٣/٢٠٠ ، ٢٠١) .

وأشهر الأمثلة على ذلك قصة القبطي مع عمرو بن العاص والي مصر . حيث ضرب ابن عمرو ابن القبطي بالسوط وقال له : أنا ابن الأكرمين ! فما كان من القبطي إلا أن ذهب إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في المدينة وشكا إليه ، فاستدعى الخليفة عمرو بن العاص وابنه من مصر ، وأعطى السوط لابن القبطي وقال له : اضرب ابن الأكرمين ، فلما انتهى من ضربه التفت إليه عمر وقال له : أدرها على صلعة عمرو ، فإنما ضربك بسلطانك . فقال القبطي : إنما ضربتُ مَنْ ضربني . ثم التفت عمر إلى عمرو وقال كلمته الشهير : « يا عمرو ، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ »^(١)

ومما يستحق التسجيل في هذه القصة : أن الناس قد شعروا بكرامتهم وإنسانيتهم في ظل الإسلام ، حتى إن لكمة يُلطمها أحدهم بغير حق ، يستنكرها ويستقبحها ، وقد كانت تقع آلاف مثل هذه الحادثة وما هو أكبر منها في عهد الرومان وغيرهم ، فلا يحرك بها أحد رأساً ، ولكن شعور الفرد بحقه وكرامته في كنف الدولة الإسلامية جعل المظلوم يركب المشاق ، ويتجشم وعناء السفر الطويل من مصر إلى المدينة المنورة ، واثقاً بأن حقه لن يضيع ، وأن شكاته ستجد أذنًا صاغية .

الشكوى إلى الرأي العام الإسلامي :

وإذا لم يصل أمر الذمي إلى الخليفة ، أو كان الخليفة نفسه على طريقة واليه ، فإن الرأي العام الإسلامي الذي يتمثل في فقهاء المسلمين ، وفي المتدينين كافة ، يقف بجوار المظلوم من أهل الذمة ويسانده .

ومن الأمثلة البارزة على ذلك : موقف الإمام الأوزاعي من الوالي العباسي في زمنه ، عندما أجلى قومًا من أهل الذمة من جبل لبنان ، لخروج فريق منهم على عامل الخراج . وكان الوالي هذا أحد أقارب الخليفة وعصبته ، وهو صالح بن عليّ ابن عبد الله بن عباس . فكتب إليه الأوزاعي رسالة طويلة ، كان مما قال فيها : « فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة ، حتى يُخرجوا من ديارهم وأموالهم؟ وحكم الله تعالى : ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (النجم: ٣٨) ، وهو أحق ما وقف عنده

(١) محض الصواب لابن المبرد (٤٧٢/٢ ، ٤٧٣) .

واقْتدى به . وأحقّ الوصايا أن تحفظ وترعى وصية رسول الله ﷺ فإنه قال : « من ظلم ذمياً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجُه » ^(١) . . . إلى أن يقول في رسالته : « فإنهم ليسوا بعييد ، فتكون في حل من تحويلهم من بلد إلى بلد ، ولكنهم أحرار أهل ذمة » ^(٢) .

ولم يعرف تاريخ المسلمين ظلماً وقع على أهل الذمة واستمر طويلاً ، فقد كان الرأي العام - والفقهاء معه دائماً - ضد الظلمة والمنحرفين ، وسرعان ما يعود الحق إلى نصابه .

أخذ الوليد بن عبد الملك كنيسة « يوحنا » من النصارى ، وأدخلها في المسجد . فلما استخلف عمر بن عبد العزيز شكّا النصارى إليه ما فعل الوليد بهم في كنيستهم ، فكتب إلى عامله برد ما زاده في المسجد عليهم ، لولا أنهم تراضوا مع الوالي على أساس أن يعوّضوا بما يرضيهم ^(٣) .

وأجلى الوليد بن يزيد من كان بقبرص من الذميين ، وأرسلهم إلى الشام مخافة حملة الروم ، ورغم أنه لم يفعل ذلك إلا حماية للدولة ، واحتياطاً لها في نظره ، فقد غضب عليه الفقهاء وعامة المسلمين واستعظموا ذلك منه . فلما جاء يزيد

(١) سبق تخريجه ص ١٨ .

(٢) انظر : فتوح البلدان للبلاذري ص ٢٢٢ ، والأموال لأبي عبيد ص ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣) فتوح البلدان ص ١٧١ ، ١٧٢ . وقصة هذه الكنيسة - كما يحكيها البلاذري - أن خلفاء بني أمية منذ عهد معاوية ، ثم عبد الملك ، حاولوا أن يسترضوا النصارى ليزيدوا مساحتها في المسجد الأموي ، واسترضوهم عنها ، فرفضوا ، وفي أيام الوليد ، جمعهم وبذل لهم مالاً عظيماً على أن يعطوه إياها فأبوا ، فقال : لئن لم تفعلوا لأهدمتها ... فقال بعضهم : يا أمير المؤمنين ، إن من هدم كنيسة جن وأصابته عاهة! فأغضبه قولهم ، ودعا بمعول وجعل يهدم بعض حيطانها بيده ، ثم جمع الفعلة والنقاضين ، فهدموها . وأدخلها في المسجد ، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز شكّا إليه النصارى ما فعل بهم الوليد في كنيستهم . فكتب إلى عامله يأمره برد ما زاده في المسجد عليهم ! (أي بهدمه وإعادة كنيسة) فكره أهل دمشق ذلك وقالوا : نهدم مسجداً بعد أن أذنا فيه وصلينا ويرد بيعة - وفيهم يومئذ سليمان بن حبيب المحاربي وغيره من الفقهاء - وأقبلوا على النصارى يسترضونهم . فسألوهم أن يعطوا جميع كنائس الغوطة التي أخذت عنوة (أي عند الفتح) وصارت في أيدي المسلمين ، على أن يصفحوا عن كنيسة يوحنا ، ويمسكوا عن المطالبة بها ، فرضوا بذلك وأعجبهم . فكتب بذلك إلى عمر فسرّه وأمضاه .

ابن الوليد وردّهم إلى قبرص ، استحسّنه المسلمون ، وعدوه من العدل وذكره في مناقبه . كما يروى ذلك المؤرخ البلاذري^(١) .

من مفاخر القضاء في الإسلام القضاء على الخليفة :

ومن مفاخر النظام الإسلامي ما منحه من سلطة واستقلال للقضاء ، ففي رحاب القضاء الإسلامي الحق ، يجد المظلوم والمغبون - أيّاً كان دينه وجنسه - الضمان والأمان ، لينتصف من ظالمه ، ويأخذ حقه من غاصبه ، ولو كان هو أمير المؤمنين بهيئته وسلطانه .

وفي تاريخ القضاء الإسلامي أمثلة ووقائع كثيرة وقف فيها السلطان أو الخليفة أمام القاضي مدّعياً أو مدّعياً عليه ، وفي كثير منها كان الحكم على الخليفة أو السلطان لصالح فرد من أفراد الشعب ، لا حول له ولا طول ، ونكتفي هنا بمثال واحد له دلالة الواضحة في موضوعنا .

سقطت درع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، فوجدها عند رجل نصراني فاختصم إلى القاضي شريح . قال عليّ : الدرع درعي ، ولم أبع ولم أهب . فسأل القاضي ذلك النصراني في ما يقول أمير المؤمنين ؟ . فقال النصراني : ما الدرع إلا درعي ، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب .

فالتفت شريح إلى عليّ يسأله : يا أمير المؤمنين ، هل لك من بيّنة ؟ فضحك عليّ وقال : أصاب شريح ، ما لي بيّنة ، وقضى شريح للنصراني بالدرع ، لأنه صاحب اليد عليها ، ولم تقم بيّنة عليّ بخلاف ذلك . فأخذها هذا الرجل ومضى ، ولم يمش خطوات ، حتى عاد يقول : أما إني أشهد أن هذه أحكام أنبياء ! أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيقضي لي عليه ! أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله ، الدرع درعك يا أمير المؤمنين . . اتبعت الجيش وأنت منطلق من صفين ، فخرجت من بعيرك الأورق .

فقال عليّ رضي الله عنه : أما إذ أسلمت فهي لك^(٢) !

وهي واقعة تغني عن كل تعليق .

* * *

(١) انظر : فتوح البلدان للبلاذري ص ٢١٤ .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (١١/١٠٧ ، ١٠٨) .